# لماذا تغيرت سياسة الرياض بشأن العراق؟

ربما بالنسبة للكثيرين ، السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا غير آل سعود فجأة سياستهم تجاه العراق؟ وما هو الهدف السعودي من إرسال بعثات دبلوماسية واقتصادية إلى بغداد؟ هل غيرت المملكة السعودية سياستها تجاه هذا البلد حقًا ، أم أنها حركة تكتيكية فقط للتأثير على العلاقات بين العراق وإيران؟ للإجابة على هذه الأسئلة ، يجب أولاً التفكير في الموقف العام للسعودية تجاه ظهور وتطور دولة ديمقراطية في المنطقة.

السعودية تخشى نجاح الحكومة الديمقراطية في العراق

استخدم آل سعود أنواعًا مختلفة من الجهود لهزيمة العملية السياسية في بغداد منذ عام 2003، أي بعد سقوط نظام البعث من قبل قوات الاحتلال الأمريكية. نظرًا لوجهة النظر السعودية لأن نسبة قيام الشعب السعودي بتشكيل حكومة ديمقراطية مرتفع جدًا.

لذلك، بنت السعودية سياستها على اساس تدمير البنية السياسية في العراق بشكل هرمي من القاعدة وحتى الرأس. في هذا الصدد، يمكننا الاشارة إلى تحفيز الخلافات الدينية وتعزيز تواجد المجموعات التكفيرية ، وكلاهما جزء من القصة، وكلاهما يكلف العراق حتى اللحظة استقراره وتطوره وتحقيق الأمن والأمان ليبدأ العراقيون بناء دولتهم من جديد.

توجت هذه السياسة بظهور "داعش" والاستيلاء على أجزاء مهمة من الأراضي العراقية. ومع ذلك ، فإن فتوى آية ا السيستاني ومساعدة إيران في تشكيل تعبئة شعبية أسفرت عن هزيمة داعش. نتيجةً لذلك ، حاول آل سعود الذين فشلوا في تحقيق ما يصبون إليه في العراق، الدخول إلى هذه الدولة بطريقة مختلفة عمادها "المال والاقتصاد"، فهل ينجحون بذلك؟.

السياسية الجديدة حينها للسعودية أفضت لاختيار ثامر السبهان سفيراً في بغداد. إن هذا الإجراء الذي تم اتخاذه بعد خمسة وعشرين عامًا من انقطاع العلاقات كان بلا شك الخطوة الأولى في سياسة الرياض

الجديدة تجاه العراق. لقد عملت الرياض وحلفاؤها بجد لإقامة حكومة تتماشى مع إرادتهم من جهة ومن ناحية أخرى لمنع تعاظم قدرة الحشد الشعبي وعدم السماح لهذه القوات بالتأثير على العلاقات بين العراق والمنطقة بشكل أكبر.

مشروع النفوذ السعودي في بغداد ؛ من بناء مدينة رياضية إلى مليار دولار

بحلول نهاية عهد حيدر العبادي وانتخاب عادل عبد المهدي رئيسا للوزراء في العراق ، والذي لم يكن الخيار المفضل للسعوديين على الإطلاق ، بدأت المرحلة الجديدة من المشروع في اختراق الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد. هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدخل على خط الأزمة لممارسة أكبر ضغط ممكن على ايران واستغلال رغبة السعودية في ايجاد موطئ قدم لنفسها في العراق، وليس فقط من خلال استبدال النفط الايراني بالسعودي بل ومن خلال قطع العلاقات الاقتصادية بين بغداد وطهران.

وما يؤكد صحة ادعاءاتنا ما ينشره الاعلام السعودي والاعلام الذي يتماشى معه حول هذا الموضوع، فقبل شهر من الآن نشرت صحيفة "البيان" الاماراتية تقريرا جاء عنوانه على الشكل التالي: " العلاقات السعودية العراقية تقطع الأصابع الإيرانية".

وتحدث التقرير عن طيب العلاقات السعودية_العراقية وعن وقوف المملكة إلى جانب العراق، وتحدثت الصحيفة عن العطايا التي قدمها ملك السعودية للشعب العراقي بالتزامن مع انعقاد مجلس التنسيق السعودي - العراقي في بغداد، ومنها بناء مدينة رياضية، ودعم العراق بمليار دولار، وإنشاء أربع قنصليات في ثلاث مدن عراقية، والتوقيع على ثلاث عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، وإتاحة الفرصة للسعوديين للاستثمار في العراق بما يبلغ عدده 189 فرصة استثمارية وأضافت الصحيفة : "هو الأمر الذي لم تهضمه إيران التي تسعى إلى إخراج العراق من عروبته وإلحاقه بفلك ولاية الفقيه".

يبدو أن القصة نفسها كافية لتفسير إستراتيجية السعودية تجاه العراق. بالطبع ، يجب ألا نتجاهل تقسيم العمل بين دول الخليج تجاه العراق. وفي الوقت نفسه ، تلعب السعودية دور الشرطة الجيدة وتحاول إظهار صورة مختلفة عن تلك التي نشرها السبهان في العراق وتم طرده على اثرها.

السعودية شرطة جيدة ، البحرين والإمارات شرطة سيئة

لكن دوًلا مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة تلعب في بعض الأحيان دور الشرطة السيئة وتحاول

الضغط على العراق.

يمكن أيضًا تحليل التوترات الأخيرة بين البحرين والعراق على نفس المنوال. حدثت التوترات في العلاقات بين البحرين والعراق ، والتي أصبح لها تدريجياً أبعاد إقليمية ، عندما دعا مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري الحالي في العراق، يوم السبت الماضي، إلى تنحي حكام عدة دول منها البحرين.

واستدعت البحرين السفير العراقي لديها، احتجاجا على بيان مقتدى الصدر. وقالت الخارجية البحرينية، إن بيان الصدر يشكل إساءة لطبيعة العلاقات بين البحرين والعراق، حسب وكالة الأنباء البحرينية، معتبرة أن البيان يمثل تدخلا في شؤون البحرين.

بدورها، طالبت وزارة الخارجية العراقية دولة البحرين باعتذار رسمي عن إساءة وزير خارجيتها للعراق الذي تتعدد فيه الرؤى، وتتسع فيه حرية التعبير للرموز، والشخصيات، والقوى السياسية، ولجميع المواطنين.

في الختام؛ في الوقت الذي يحاول فيه آل سعود أن يظهروا انفسهم بأنهم لا يريدون شيء سوى مساعدة الشعب العراقي للخروج من ازمته ويدعون مساعدتهم لبعض المناطق الشيعية، نجدهم يعدمون 37 مواطنا سعوديا جلهم من الشيعة.